Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19**

**Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences**
**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**

**EISSN: 3006-9149**
**PISSN: 1813-1719**

# The effectiveness of audit committees in promoting financial inclusion: An applied study on a sample of Iraqi commercial banks

**Asmaa Nouman Jassim*, Samir Emad Shaban, Muhammad Abdul Karim Hussein**
College of Administration and Economics/Tikrit University

***Keywords:***
Audit committees, financial inclusion, effectiveness of audit committees, banking sector.

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 15 Nov. 2025 |
| Received in revised form | 16 Nov. 2025 |
| Accepted | 02 Dec. 2025 |
| Available online | 14 Jun. 2026 |

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Asmaa Nouman Jassim**
College of Administration and Economics/Tikrit University

**Abstract**: The main objective of the research is to test the extent of the impact of the effectiveness of audit committees in promoting financial inclusion for a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, represented by five banks during the period (2018-2023). The effectiveness of the audit committees was measured based on their characteristics, namely (independence, committee size, financial and accounting experience of its members, and frequency of its meetings), while financial inclusion was measured based on three indicators, namely (bank density, banking penetration, and the spread of electronic services). In order to achieve the research hypotheses, the descriptive analytical method was used, relying on the (Excel) system and the (SPSS) program. The results indicated a correlation between the indicators of the effectiveness of the audit committees and financial inclusion in the banks of the research sample, and there is a statistically significant positive impact of the audit committees on financial inclusion according to the indicators of banking density, banking penetration, and the spread of electronic services. The research proposed a set of recommendations to increase the effectiveness of the audit committees and promote financial inclusion.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19**

# فاعلية لجان التدقيق في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية

**اسماء نعمان جاسم سمير عماد شعبان محمد عبد الكريم حسين**
**كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت**

**المستخلص**

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في اختبار مدى تأثير فاعلية لجان التدقيق في تعزيز الشمول المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والمتمثلة بخمسة مصارف خلال الفترة من (2018-2023)، وقد تم قياس فاعلية لجان التدقيق بالاعتماد على خصائصها المتمثلة بـ(الاستقلالية حجم اللجنة، وخبرة اعضائها المالية والمحاسبية وتكرار اجتماعاتها)، في حين تم قياس الشمول المالي بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات متمثلة بـ(الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، وانتشار الخدمات الالكترونية)، ومن أجل تحقيق فرضيات البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على نظام (Excel) وبرنامج (SPSS)، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط من خلال مؤشرات فاعلية لجان التدقيق والشمول المالي في المصارف عينة البحث، وهناك تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وانتشار الخدمات الالكترونية، وقد اقترح البحث مجموعة من التوصيات لزيادة فاعلية لجان التدقيق وتعزيز الشمول المالي.

**الكلمات المفتاحية:** لجان التدقيق، الشمول المالي، فاعلية لجان التدقيق، القطاع المصرفي.

**المقدمة**

أدت التطورات الكبيرة التي حصلت للتكنولوجيا الرقمية في الآونة الأخيرة إلى انتشارها بشكل سريع بين فئات المجتمع واستخدام الخدمات الالكترونية التي تقدمها، إذ حظيَ الشمول المالي باهتمام متزايد على المستوى المحلي والدولي، لما له من دور مهم وفعال في التنمية المالية والاقتصادية المستدامة، إذ حققت العديد من دول العالم سواء كانت الأجنبية أو العربية منها معدلات مرتفعة في تحقيق الشمول المالي، لأنه يعد من الركائز الاساسية للحد من الفقر والبطالة وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال توسيع مجال الخدمات المالية والمصرفية كالقروض والادخار والتأمين والائتمان، وتقديم الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في التنمية وخلق فرص العمل لمختلف فئات المجتمع.

إذ تفاوتت دول العالم في تطبيق الشمول المالي فبدأ تكثيف الجهود للبحث عن آليات تساعد في تفعيل المنظومة الخاصة بالشمول المالي، فكان لمجموعة العشرين (G20) في بداية عام 2010، وبعدها جاء تأسيس رابطة (GPFI) الذي كان لهم دور في وضع المعايير الدولية للبدء في تطبيق الشمول المالي، إذ قام البنك الدولي بفكرة تطبيق ونشر الشمول المالي وعده محور رئيس في التنمية الاقتصادية، ومن أهم الوسائل المهمة في تحسين جودة حياة المجتمع في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، كما يعد أحد المقومات التي تشجع وتدعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تعالج وتخفف من الفقر وتحسين المستويات المعيشية لجميع فئات المجتمع (البكل والحداد، 2022).

وأصبح تبني استراتيجية الشمول المالي منهج معترف به على نطاق واسع على مستوى العالم خلال العقد الماضي، واعتبار من عام 2021 قامت أكثر من 60 دولة في إطلاق استراتيجية الوطنية للشمول المالي وكان ما لا يقل عن خمس عشرة دولة في طور تطوير هذه الاستراتيجية، فقد أدرك البنك المركزي العراقي مدى الحاجة إلى استراتيجية وطنية للشمول المالي من أجل تعزيز وتحسين التنمية المستدامة، فضلاً عن توسيع الوصول المالي الرسمي إلى فئات المجتمع كافة. وبالاعتماد على التشخيص المالي الوطني الخاص بعام 2024 من جانب العرض والطلب الذي تم إعداده من أجل تطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق، إذ يعيش 11% من العراقيين فقط ضمن أشر لديها إمكانية في الوصول إلى حساب مصرفي أو حساب دفع الالكتروني، ومع ارتفاع المعدلات بين الأفراد الحضريين والأفراد غير النازحين والأفراد ذوي الدخل المرتفع والمتعلمين والموظفين، وتتضمن الاسباب الرئيسة أمام عدم امتلاك الحساب هو عدم كفاية الأموال والتكلفة المرتفعة والخدمة السيئة وانعدام الثقة في المؤسسات المالية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لا يزال القطاع المالي يواجه العديد من الأسباب التنظيمية والسوقية التي تعيق توسع نطاق الشمول المالي في العراق، لأنه لا يزال القطاع المالي في العراق تهيمن عليه المصارف الحكومية على الرغم من قيامها بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد، لكنها تعطي في المقام الأول تمويل الكيانات التابعة للقطاع العام والشركات الحكومية التي تخضع حالياً إلى إعادة هيكلية، إما المصارف التجارية الخاصة فأنها تتمتع بقدرة محدودة في دعم الوساطة المالية، وبالتالي من أجل تحقيق تنفيذ استراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق ترتبط في تحقيق الأهداف المرسومة لعام 2030 التي تهدف إلى تخفيض حدة الفقر والنمو الشامل والحوكمة الرشيدة، فضلا عن الإصلاحات القانونية في القطاع المصرفي وتحسين أنظمة الدفع من الحكومة إلى الأفراد المجتمع كافة (البنك المركزي العراقي، 2025).

## المبحث الأول: منهجية البحث

**أولاً. مشكلة البحث:** يُعدّ الشمول المالي من المسائل الجوهرية التي تسهم بفاعلية في تعزيز حالة التنمية الاقتصادية وتقليص الفوارق الاجتماعية، إذ يهدف إلى تمكين فئات المجتمع كافة، ولا سيما الفئات ذات الدخل المحدود والمهمشة، من بلوغ أهدافهم والحصول على خدمات مالية موثوقة وآمنة وشاملة. وفي هذا السياق تمثل الحوكمة المصرفية والشمول المالي محورين أساسيين للوصول إلى حالة الاستقرار والنمو الاقتصاديين، من خلال دعم الشفافية وتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف فئات المجتمع، وتمويل الأعمال ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي.

وعلى الرغم أن هناك اهتمام كبير في الدول المتقدمة بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجان التدقيق والمهام التي تمارسها في تعزيز الشمول المالي، تبرز لجان التدقيق كإحدى الآليات الرئيسة في منظومة الحوكمة المصرفية، لما تضطلع به من دور فاعل في تعزيز الشمول المالي عبر مراقبة جودة التقارير المالية، وضمان دقة الإفصاح عن الأنشطة والخدمات المصرفية، والتأكد من التزام المصارف بتطبيق السياسات التي تعزز الوصول المالي للجميع. إلا أن هذا الدور لم يلق الاهتمام الكافي في البلدان العربية، ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى بيان فاعلية لجان التدقيق في تعزيز الشمول المالي للمصارف العراقية. وتتلخص مشكلة البحث في السؤال الآتي: (هل هناك أثر ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في تعزيز الشمول المالي؟ أو بعبارة أخرى، ما هي الوظائف التي تمارسها لجان التدقيق ويمكن أن تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي؟)

**ثانياً. أهداف البحث:** يسعى الباحثين من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في تحديد مفهوم لجنة التدقيق والخصائص الفاعلة في تعزيز الشمول المالي في نطاق المصارف التجارية للبيئة العراقية، وكما يأتي:

1. إعطاء مفهوم للشمول المالي وأهدافه وأهميته.
2. التعرف بالعلاقة بين لجنة التدقيق والشمول المالي
3. اختبار مساهمة لجنة التدقيق متمثلة بخصائصها في تعزيز الشمول المالي من خلال القيام بدراسة تطبيقية تحليلية، على عينة من المصارف العراقية بهدف اختبار فروض البحث.

**فرضية البحث:** في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة الفرضيات الآتية:

**(H1). الفرضية الرئيسة الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان التدقيق والشمول المالي في المصارف عينة البحث.

**(H2). الفرضية الرئيسة الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق على الشمول المالي في المصارف عينة البحث.

**ثالثاً. منهجية البحث:** لتحقيق أهداف البحث، يعتمد الباحثين في تناولهم لموضوع البحث على منهجي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاطلاع على الادبيات الدراسات والبحوث العربية والأجنبية السابقة، في مجال خصائص لجان التدقيق والمهام التي تمارسها وتؤدي إلى تعزيز الشمول المالي، فضلا عن دراسة دوافع وأسباب لجان التحكم في الشمول المالي، ورسم العلاقة المتوقعة، ثم بعد ذلك اختبار هذه العلاقة من واقع التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم تحديد لجان التدقيق كمتغير مستقل والشمول المالي كمتغير تابع.

**رابعاً. أهمية البحث:** تتضح أهمية البحث من خلال قياس فاعلية لجان التدقيق في تعزيز الشمول المالي في المصارف العراقية، وكما يأتي:

1. يتوافق البحث مع البحوث المحاسبية التي تركز على جودة أداء لجان التدقيق ودورها في تحقيق شفافية ومصداقية التقارير والقوائم المالية.
2. يمثل هذا البحث محاولة لتحديد خصائص لجان التدقيق تجاه تعزيز الشمول المالي من خلال النهوض بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية على إعداد التقارير والقوائم المالية، وعلى اختيار السياسات المحاسبية والإدارية بما يحقق أهداف القطاع المصرفي وخدماته.
3. إثراء الجانب المعرفي لدور لجان التدقيق تجاه تعزيز الشمول المالي والوصول إلى نتائج تفيد الجهات الرقابية على المصارف، بما يخدم إعداد تقارير مالية بشفافية ومصداقية.

**خامساً. حدود البحث:** تتمثل حدود البحث فيما يأتي:

1. يقتصر البحث على تناول المهام خصائص لجان التدقيق بما يعزز الشمول المالي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. يقتصر البحث في جانبه التطبيقي على مجموعة المصارف التجارية العراقية وتقاريرها المنشورة خلال الفترة 2018 إلى 2023.

**سادساً. دراسات سابقة:**

1. **دراسة (شنيني، 2024) دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي:** تهدف الدراسة إلى توضيح كيف تساهم الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة المصرفية والشمول المالي، ومن ثم استخلاص الآليات

والأدوات التي من خلالها تساهم الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة المصرفية تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الثقة في النظام المصرفي، حماية حقوق العملاء، تشجيع الابتكار المالي، تحسين الكفاءة التشغيلية، تشجيع التمويل المستدام التقليل من المخاطر المالية، تحسين البيئة التنظيمية.

2. **دراسة (Hassaan et al., 2023) الإفصاح عن الشمول المالي، وجودة الحوكمة الداخلية، وهيكل ملكية البنوك: دراسة استكشافية في البنوك المصرية:** تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز الاستدامة ودراسة فعالية آليات الحوكمة الداخلية في تحسين جودة إفصاح الشمول المالي في البنوك المصرية. استُخدم تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (OLS)، باستخدام بيانات من البنوك المصرية المدرجة على مدى ثماني سنوات، من عام 2014 إلى عام 2021. تم بناء مؤشرين: مؤشر جودة إفصاح المؤسسات المالية ومؤشر جودة الحوكمة الداخلية. تشير نتائج الدراسة إلى أن الامتثال لأفضل ممارسات حوكمة الشركات يعزز جودة مراقبة آليات الحوكمة الداخلية في البنوك المصرية. وهذا بدوره له تأثير إيجابي كبير على مستويات إفصاح المؤسسات المالية. تدعم نتائج الدراسة مفاهيم الوكالة، وأصحاب المصلحة، ونظريات الشرعية الأخلاقية تكمن أصالة الدراسة في تركيزها على ممارسات المؤسسات المالية الناشئة في الاقتصادات الأقل نموًا، وأهميتها للجهات التنظيمية وصانعي السياسات والهيئات المهنية التي تسعى إلى تعزيز ممارسات المؤسسات المالية والافصاحات. كما يسلط البحث الضوء على أهمية القطاع المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية بحلول عام 2030 وتسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة من قبل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. وتدعم نتائج الدراسة قوة التحليل التجريبي.

3. **دراسة (احمد وآخرون،2023) أثر التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي (دراسة تطبيقية):** هدفت الدراسة إلى بيان أثر التكامل بين كل من وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي والذي يعتمد على متطلبات عدة منها تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، ومفهوم التحول الرقمي، والإطار المتكامل للرقابة الداخلية في البنوك، فضلا عن تحقيق التكامل بين هاتين الوظيفتين لزيادة فعاليتهما في تعزيز الشمول المالي وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم وضع عدة فروض وقام الباحث باختبارها

4. **دراسة (Ali & Bakkeri ,2021) تأثير خصائص لجان التدقيق على الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على السياق الفرنسي:** سعت الدراسة إلى اختبار تأثير خصائص لجان التدقيق على الرقابة الداخلية، وتناولت الدراسة عينة مكونة من (250) مدرجة في بورصة باريس للأوراق المالية خلال الفترة (2012-2018). وركزت على خصائص لجان التدقيق، ودرست التفاعل بين لجان التدقيق ونظام مراقبة الجودة الداخلية، تم جمع البيانات يدوياً من التقارير السنوية والوثائق المرجعية. بعد إجراء الاختيار حصلنا على عينة من (162) شركة فرنسية وما مجموعه (1134) ملاحظة لسنوات الشركة، وتوصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية والاستقلالية وتواتر الاجتماعات وحجم لجان التدقيق أثرت بشكل إيجابي وكبير على نقاط ضعف الرقابة الداخلية، وبالمثل ارتبطت مشاركة المرأة في لجان التدقيق بشكل كبير بالتخفيف من مشاكل الرقابة الداخلية.

5. **دراسة (فلاته،2021) أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030م:** هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات فعالية لجان المراجعة

واستدامة معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية، وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وكانت الاستبانة أداة جمع بيانات عينة البحث والتي تم تطبيقها على (60) من العاملين في المصارف السعودية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مهام لجان المراجعة وفعالية معاملات الشمول المالي بالمصارف السعودية حيث بلغت القيمة المصاحبة 0.003 وهي أقل من 0.005، وعلاقة عكسية بين كل من معاملات الشمول المالي واجتماعات استقلالية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة (0.0400) (0.841) و(0.105) وهي أكبر من القيمة المصاحبة (0.05)، وأوصت الدراسة بتوجيه اهتمام المصارف السعودية نحو تصميم أهداف لجان المراجعة بشكل يتماشى مع متطلبات العمل المصرفي ووفق أهداف الرؤية 2030م لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

ومن ثم فأن أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة، فقد اهتمت الدراسات السابقة بموضوع لجان التدقيق وخصائصها في تعزيز الشمول المالي، من خلال دورية اجتماعات اللجان واستقلاليتها والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها في المجتمعات العربية والعالمية ولكن أي من تلك الدراسات (على حد علم الباحثين) لم يتناولها في مجتمعنا العراقي محلياً، وعليه يتميز البحث الحالي عما سبقه من الدراسات بالآتي:

- دراسة العلاقة بين لجان التدقيق والشمول المالي في المصارف العراقية المدرجة في سواق العراق للأوراق المالية.
- اختبار العلاقة في بيئة المصارف العراقية التجارية المدرجة عبر دراسة تطبيقية.

## المبحث الثاني: الجانب النظري

**أولاً. مفهوم لجان التدقيق:** يستند أصل لجنة التدقيق الى نظرية الوكالة التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي والتي تهتم بحل المشاكل التي قد تظهر بسبب المصلحة غير المتوازنة بين الإدارة (الوكلاء) والمستثمرين (الملاك)، تتبع لجنة التدقيق كهيكل اشرافي من ضرورة حماية مصالح الملاك من خلال توفير ضمانات بشأن الحوكمة، في نهاية المطاف لا بديل لأصحاب المصالح سوى الاعتماد على مصداقية وفعالية الحوكمة من قبل هياكل الرقابة والادارة لحماية مصالحهم، (Coetzee & Erasmus, 2019: 3).

عرف معهد المراجعين القانونيين الكندي CICA لجنة التدقيق بأنها: " لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المراجع الخارجي ومراجعة نطاق ونتائج المراجعة معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة للشركة والتأكد من فاعليته، والتأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة، والتحقق من جميع المعلومات المالية المعدة للنشر" (فاتح واحمد، 2017: 184).

جاء في دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية الذي تم تعديله وتحديثه في 2018:27/11/7 والصادر عن البنك المركزي العراقي. إن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة هي لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكونوا من الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة أو الاستشاريين أو خبراء في المجال المالي أو التدقيق بموافقة البنك المركزي ويجب ان يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلا من أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز له عضوية لجنة أخرى من اللجان المنبثقة

عن المجلس. إذ يجب أن يتأكد المجلس من أن كل أعضاء اللجنة يملكون مقدره وخبرة مالية مناسبة تشمل:

1. خبرة في ممارسات وإجراءات التدقيق.
2. فهم وسائل وطرق التدقيق الداخلي وإجراءات أعداد التقارير المالية.
3. أدراك للمبادئ المحاسبية المنطبقة على القوائم المالية للمصرف.
4. إدراك مهام وأهمية لجنة التدقيق.
5. القدرة على قراءة وفهم وتقييم القوائم المالية للمصرف والتي من ضمنها الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

مما سبق يرى الباحثين أن لجان التدقيق عبارة عن لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، تكون مسؤوليتهم محددة في تدقيق البيانات والمعلومات المالية قبل أن يتم عرضها على مجلس الإدارة، فضلا عن أنها تعمل كحلقة وصل بين المدققين الخارجين ومجلس الإدارة ومتابعة نطاق عمل ونتائج عملية التدقيق ومدى مطابقتها للضوابط والتعليمات النافذة.

**ثانياً. خصائص لجان التدقيق وفاعليتها:** أجمعت البحوث والدراسات أن وجود خصائص تؤثر على فاعلية لجنة التدقيق وتحددها بشكل كبير، ويمكن تعريف خصائص لجنة التدقيق أيضًا بأنها السمات والصفات المميزة التي تحدد تكوين ووظيفة ومسؤوليات اللجنة ضمن هيكل حوكمة الشركة (Afni & Setiany, 2023: 198). وتشمل هذه الخصائص استقلالية اللجنة، التي تضم أعضاءً بعيدين عن أي تأثير غير مبرر أو تضارب في المصالح والخبرة، التي تشمل الأفراد ذوي المعرفة المالية والمحاسبية والصناعية ذات الصلة، والإشراف الذي يشمل دور اللجنة في مراجعة عمليات إعداد التقارير المالية والضوابط الداخلية وأنشطة التدقيق الخارجي لضمان الشفافية والدقة والامتثال للوائح، ومن ثم تعزيز سلامة العمليات المالية للشركة (Njagi, 2024: 2)، ويمكن توضيح عناصر فاعلية لجان التدقيق بالآتي:

1. **استقلالية لجنة التدقيق**: تعتمد فعالية لجنة التدقيق على استقلالية أعضائها أو تحررهم من تأثير وضغط الإدارة العليا. وتُعد اللجنة التي تضم عددًا أكبر من المديرين غير التنفيذيين أكثر استقلالية من اللجنة التي تضم عددًا أكبر من المديرين التنفيذيين، ونتيجة لذلك، فأن استقلال اللجنة يوسع قدراتها، ويقلل من مشكلة الوكالات، ويقلل من خطر نزع الملكية الداخلية ويتحقق استقلال لجنة التدقيق عندما لا تتدخل أطراف ثالثة في عملية مراقبة الأعضاء. ويُعتقد أن استقلال لجنة التدقيق يساعد في ضمان استجابة الإدارة لأصحاب المصلحة. إذ يجب أن يكون الشركاء المستقلون في لجنة التدقيق أكثر حيادية وأقل عرضة لتجاهل أوجه القصور الخطيرة في اختلاس البيانات المالية وتعديلها، أن استقلالية لجنة التدقيق تزداد مع حجم اللجنة وحرية الإدارة (Osevwe-Okoroyibo & Emeka-Nwokeji, 2021: 31).
2. **الخبرة لأعضاء لجان التدقيق:** تفترض نظرية الوكالة أن الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية يمكن أن يكونوا فاعلين في تطوير نظام رقابة داخلية وإطار عمل لإدارة المخاطر أكثر صرامة. كما إن خبرة أعضاء لجنة التدقيق تُحسّن كفاءتها. إذا كان لدى أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية في أداء واجباتهم، فسيؤدي ذلك إلى تحسين حوكمة الشركات (Pozzoli et al., 2022: 5). ويتم تعزيز كفاءة لجان التدقيق من خلال الخبرة المالية لأعضاء اللجنة، وهذه هي الخاصية الرئيسة التي تضمن التشغيل الفعال (Buallay, 2018:186)

3. **دورية اجتماعات لجان التدقيق**: عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام تعد مقياسا مهما على مقدرة اللجنة في الوفاء بمسئوليات وعدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يتوقف على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة ومن بين البنود التي يجب أن تبحث في هذه الاجتماعات تقييم المدققين الخارجيين خلال فترة قيامهم بالتدقيق وينبغي للجنة التدقيق أيضا أن تجتمع مع مدير التدقيق الداخلية والإدارة في جلسات منفصلة لمناقشة أي موضوعات تعتقد لجنة التدقيق ضرورة بحثها في نطاق محدود، وبالنسبة لتحديد العدد المناسب للمرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام أو على أساس ربع سنوي (أبو قرين واخرون، 2022: 70)
4. **حجم لجنة التدقيق**: يُعد حجم لجنة التدقيق من الركائز الجوهرية التي تؤثر في كفاءة الإشراف، إذ إن زيادة عدد أعضائها قد تُسهم في تنوع الخبرات وتحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة. ويرى (عيسى، 2021: 21) ان عدد أعضاء لجنة التدقيق يختلف من شركة إلى أخرى ومن بلد لأخر، وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها لكن بشكل عام يجب أن يكون عدد الأعضاء ملائم لتحقيق القدرات والخبرات التي تمكن اللجنة من القيام بمهامها الموكلة إليها وتحقيق أهدافها، فأن فاعلية اللجان تزداد إذا كان حجمها كبير تسمح بحماية أحسن ورقابة مثالية للجوانب المالية والمحاسبية مقارنة بلجان التدقيق ذات الحجم الصغير، أو التي تتكون من عدد أعضاء أقل، إذ يسمح الحجم الكبير لهذه اللجان بإضفاء المزيد من الشفافية وإعطاء مزيد من الثقة للمساهمين وأصحاب الأموال ما ينعكس إيجابا على الأداء المالي للشركة (سليماني و قازوز، 2024: 191).

**ثالثاً. مسؤوليات لجان التدقيق:** تتمثل مسؤوليات لجان التدقيق فيما يأتي (ميرة وعزه، 2017: 238) و(ياسين، 2021: 16):

1. مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية للشركة
2. مراقبة نظام إدارة المخاطر المالية للشركة
3. مراقبة اعداد التقارير المالية.
4. فهم مسؤوليات وتعهدات الإدارة.
5. فهم وتقييم مدى ملائمة اختيار الإدارة للمبادئ والسياسات المحاسبية الهامة.
6. فهم قرارات الإدارة والتقديرات المحاسبية المطبقة في اعداد التقارير المالية.
7. فهم واستيعاب المراسلات والمعلومات التي ترد من المدققين الخارجين بشأن المستويات المسندة إليهم بموجب معايير المحاسبة والتدقيق.
8. التشاور بين الإدارة والمدققين الخارجيين حول القوائم المالية.
9. تقييم مدى استيفاء القوائم المالية وأنه تم عرضها بحيادية، وما إن كانت معايير الإفصاح قد تم إتباعها بوضوح وشفافية.
10. مراجعة النشرات الخاصة بالأرباح والقوائم المالية قبل الإصدار.

**رابعاً. مفهوم الشمول المالي:** تم تعريف مفهوم "الشمول المالي" رسميًا لأول مرة في مؤتمر الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) من قبل خمس هيئات رئيسة لوضع المعايير: لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، ولجنة أنظمة الدفع والتسوية (CPSS)، ومجموعة العمل المالي (FATF)، والرابطة الدولية لتأمين الودائع (IADI)، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS). ووفقًا لهذه الهيئات، فأن الشمول المالي يعني حالة يتمتع فيها البالغون في سن العمل بإمكانية الوصول

الفعال إلى الائتمان والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مقدمي الخدمات الرسميين. وفي الوقت نفسه، يتضمن الوصول الفعال إمكانية الوصول المريحة وبأسعار معقولة في ظل مقدمي خدمات مستدامين، ونتيجة لذلك يتمكن العملاء خارج النظام المالي الرسمي (الذي تنظم أنشطته القانون) من الوصول إلى الخدمات للعميل بشكل منتظم (DANYLENKO & SHVETS, 2025: 107).

ويرى (لاشين، 2018: 110) أن مفهوم الشمول المالي يهدف إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية والمنتجات بتكاليف معقولة على أكبر عدد من الأفراد والشركات في المجتمعات وبالأخص شرائح الدخل المنخفض، بعكس الاستبعاد والاستقصاء المالي باستثناء هذه الشرائح.

مما سبق يمكن للباحثين إعطاء مفهوم للشمول المالي بأنه حالة لدمج المجتمع بكل فئاته أفراد ومشاريع وتمكينهم من الوصول إلى النظام المالي الرسمي لضمان حصولهم على الخدمات المصرفية والتمويلية بيسر وعدالة وبما يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي كذلك محو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع بكافة طبقاته بتوفير التقانات الرقمية.

**خامساً. أهمية الشمول المالي:** يُعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتحسين الحالة الاقتصادية وخلق حالة من الرفاهية للمجتمع من خلال اتاحته الخدمات المالية بسهولة وعدالة لكل فئات المجتمع، يمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي كالآتي:

1. يساعد الشمول المالي في تحسين الاستقرار المالي (فلاته، 2021: 94).
2. يعزز فرص التنافس بين الشركات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات(Al-Duhaidahawi et al,.2019: 196) .
3. يساعد على تقنين القنوات غير الرسمية من خلال تقنين الائتان وزيادة حماية المستهل، فضلا عن استقرار الأنظمة المالية وتعميمها.(Chauvet & Jacolin,2017: 18)
4. يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين إذ يعد بعا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصول الخدمات المالية والمصرفية للفئات المهمشة في المجتمع بشكل عادل وبتكلفة منخفضة وجودة أعلى (احمد وآخرون،243:2023).
5. يقلص من نسبة الفقر، وذلك بتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها (علي ولويس،2023: 226).

فهو يلعب دورا في تخفيف الأزمات والانتعاش الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود، كما ظهر خلال جائحة كوفيد - 19 وفي أعقاب الكوارث البيئية التي أصبحت أكثر استمرارا على نحو متزايد (Rodríguez, 2024)، كذلك يُسهم تعزيز الشمول المالي في تكوين مدخرات السكان وتفعيلها في التنمية الاقتصادية، مما يُعزز رفاهية المواطنين، ويُحسّن من حلّ قضايا الحماية الاجتماعية، ويحمي السكان والشركات ماليًا من العواقب غير المتوقعة (Десятнюк, 2023: 111).

**سادساً. مقومات نجاح تطبيق الشمول المالي:** يتمثل قبول تطبيق الشمول المالي ونجاحهِ في أداء مهامهِ بشكل جيد على مجموعة من المقومات الآتية: (البكل والحداد، 2022: 162-163) و(OESD, 2022: 14) و(جعفر، 2020: 499)

1. ضرورة توافر الوعي والتثقيف المالي لأنه يعد أحد المقومات الأساسية لنجاح السياسات المالية، إذ تبين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوم التثقيف المالي بأنه العملية التي تستهدف تحسين الادراك لدى المستخدمين وأصحاب المصالح لمفهوم الخدمات المالية المتداولة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق توفير المعلومات وتنمية المهارات وبناء الثقة بالخدمات المالية المقدمة بما يتناسب مع الفئات العمرية لمختلف طبقات المجتمع.

2. ضرورة توفير المعلومات للمستخدمين وأصحاب المصالح عن الخدمات المالية والتركيز على القنوات التسويقية، واستخدام الحوار التفاعلي والرسائل الهاتفية التي تسهل فهم المعلومات، ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
3. ضرورة وجود تعليمات وسياسات تسهل في عملية التحول نحو وسائل الدفع غير النقدي المتمثل بالتحصيل الالكتروني، وذلك من خلال تفعيل عمل المؤسسات الرقابية على النشاط المالي التي توفر وسائل الحماية الفاعلة تقوم بمراقبة وتنظيم استخدام المنتجات المالية الالكترونية.

**سابعاً. العوائق والفجوات الأساسية لتطبيق الشمول المالي في العراق:** تتمثل العوائق والفجوات الأساسية التي تظهر أمام تطبيق الشمول المالي في البيئة العراقية بما يأتي (البنك المركزي العراقي، 2025: 11- 13)

1. ملكية الخدمات المالية واستخداماتها: تتمثل هذه الفجوة في انخفاض المعاملات المالية واستخدام حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول، والاعتماد على الآليات شبه الرسمية وغير الرسمية في عملية الائتمان والادخار، فضلاً عن انخفاض توفير واستخدام منتجات التأمين، فضلا عن أن العملاء ذوي المستويات التعليمية المنخفضة يترددون في استخدام القطاع المالي الرسمي.
2. قنوات التسليم والتمويل الرقمي: تتمثل هذه الفجوة في ضعف الحوافز أو انعدام الثقة في الاعتماد على استخدام المدفوعات الرقمية في إجراء المعاملات اليومية، وانخفاض نقاط البيع وعدد أجهزة الصراف الآلي مقارنة مع الدول النظيرة، فضلاً عن ضعف في الإقبال على استخدام حسابات الدفع الآلي.
3. تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: تتمثل هذه الفجوة في محدودية الوصول إلى المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمويلها، ونقض رأس المال العامل والمنتجات الائتمانية المخصصة لمثل هذه المشاريع، فضلاً عن نقص في التمويل طويل الآجل كالديون وحقوق الملكية، فضلا عن محدودية البيانات المتعلقة بمحافظ هذه المشاريع.
4. الثقافة المالية وحماية المستهلك: تتمثل هذه الفجوة بالممارسات غير السليمة التي تحصل في السوق كانخفاض مستوى خدمة العملاء وطول فترة انجاز المعاملات العميل وضعف الشفافية، كذلك ضعف وعي المستهلكين في آليات حل النزاعات الخارجية، فضلاً عن ضعف مركز المؤسسي لتنسيق وتنفيذ وتطوير وتقييم المبادرات المعرفة المالية، الذي يؤدي إلى غياب البيانات المتعلقة بالثغرات المهمة في المعرفة المالية وعدم الفهم الواضح للفوائد والمخاطر المرتبطة بالخدمات المالية، مما يؤدي إلى انعدام الثقة وتفشيها بالجهات التي تقدم الخدمات المالية.

**ثامناً. دور لجان التدقيق في تحسين حالة الشمول المالي لدى المصارف التجارية:** مما لا شك فيه أن لجان التدقيق تعد ركيزة أساسية لآليات الحوكمة المصرفية، فهي آلية رقابية تضمن الشفافية وجودة التقارير المالية وتسهم بصورة مباشرة في تعزيز ثقة المستخدمين كشرط لزيادة وجذب أفراد المجتمع للتعامل مع قطاع المصارف ومن ثم تعزيز الشمول المالي (Hassaan et al., 2023: 168)، وقد اشارت الدراسات إلى أن فاعلية لجان التدقيق، تتجسد في خصائصها من استقلاليتها، وخبرة أعضائها، وتكرار عدد اجتماعاتها، وقدرتها بالأشراف والرقابة بشكل مستقل، تؤدي إلى جودة الإبلاغ المالي ويحدث حالة تواصل بين المصارف والمجتمع، مما يخلق بيئة مالية أكثر شفافية، تشجع الفئات المهمّشة على الانضمام للنظام المصرفي الالكتروني (فلاته، 2021: 91).

كما تؤكد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021: 44) أن فاعلية لجان التدقيق تُعد عنصرًا رئيسًا في تحقيق استدامة الشمول المالي، كونها توفر موثوقية ومصداقية للنشاط المصرفي لما توفره من ثقة ومساءلة في الأنشطة المصرفية.

وفي السياق ذاته، يشير البنك الدولي (World Bank, 2020: 27) إلى أن اللجان الفعّالة تساهم في الحد من المخاطر التشغيلية والائتمانية التي قد تعيق توسع الخدمات المصرفية للفئات الضعيفة.

ومحلياً أكد البنك المركزي العراقي (الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، 2023: 22) أن وجود هيكل حوكمة متين بآلياته الداخلية المتمثلة بلجان التدقيق والتي تمثل عامل دعم رئيس في متابعة وضمان الرقابة الفاعلة في تنفيذ مبادرات واستراتيجيات الشمول المالي، فأن لجان التدقيق تساهم في تعزيز الشمول المالي وإضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين الحاليين وأصحاب المصالح بما فيهم الجمهور، مما يمكنهم مراعاة الأخلاقيات ذات الواجهة الاجتماعية لدعمها العدالة الجوهرية والصالح العام للجميع.

ويرى (احمد، 2019: 248) أن لجنة التدقيق التي تتصف بالكفاءة والفعالية سيكون لها دور مهم في زيادة مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالي من خلال التأكد من كفاية ملاءمة وشمولية الإفصاح، وتوفير كافة متطلبات أصحاب المصالح من المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات لاسيما مستخدمي الخدمات المالية. كذلك من مهام لجنة التدقيق التأكد من تطبيق مقررات لجنة بازل لتحقيق استراتيجية الشمول والاستقرار المالي للمصرف.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن فاعلية لجان التدقيق بخصائصها من استقلالية أعضائها وحجم اللجنة وخبرة الأعضاء المحاسبية والمالية وتكرار الاجتماعات تحقق متغير مؤثر ذا فاعلية لتعزيز الشمول المالي، اذ تؤدي دوراً محورياً مباشر في بناء الثقة، وتقليل فجوات المعلومات، وتحسين بيئة الحوكمة المصرفية، بما ينعكس إيجابًا على توسّع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

## المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

**أولاً. مجتمع وعينة البحث:** تمثل ميدان الدراسة بالقطاع المصرفي نظراً لأهمية هذا القطاع وارتباطه الوثيق بموضوع البحث الذي يناقش الشمول المالي ودور لجان التدقيق في تعزيزه، أما مجتمع البحث فتضمن المصارف التجارية كافة وعددها 22 مصرفاً نشطاً في نهاية 2024، وقد تم اختيار عينة حكمية مكونة من 5 مصارف لغرض جمع البيانات، وبما يمثل 22.7% من حجم مجتمع البحث، في حين شملت فترة البحث 6 سنوات (2018 إلى 2023) بما يمثل 30 مشاهدة (مصرف/سنة)، ويظهر الجدول رقم (1) المصارف عينة البحث.

جدول (1): المصارف عينة البحث

| ت | المصارف | الرمز |
|---|---|---|
| 1 | مصرف بغداد | BBOB |
| 2 | الشرق الأوسط | BIME |
| 3 | مصرف الخليج | BGUC |
| 4 | مصرف الموصل | BMFI |
| 5 | مصرف اشور | BMFI |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

**ثانياً. قياس المتغيرات:** تضمن البحث نوعين من المتغيرات مستقل (لجان التدقيق) وتابع (الشمول المالي) وقد تم قياس كل منهما كما يأتي:

1. **المتغير المستقل (لجان التدقيق):** ويرمز له (X)، وقد تم قياسه من خلال أربعة مؤشرات كما يأتي (Jasim & Hussein, 2024):

أ. حجم لجان التدقيق، ويرمز له (X1)، وتم قياسه من خلال عدد أعضاء اللجنة.

ب. استقلالية لجان التدقيق، ويرمز له (X2)، وتم قياسه من خلال نسبة الأعضاء المستقلين على عدد الأعضاء.

ج. الخبرة المحاسبية والمالية للجنة التدقيق، ويرمز له (X3)، وتم قياسه من خلال نسبة الأعضاء الذين لديهم معرفة مالية ومحاسبية على عدد الأعضاء.

د. اجتماعات اللجنة، ويرمز له (X4)، وتم قياسه من خلال عدد الاجتماعات السنوية.

2. **المتغير التابع: الشمول المالي،** ويرمز له (Y)، وقد تم قياسه من خلال مستوى الوصول إلى الخدمات مالية وفق ثلاثة مؤشرات كما يأتي: (جاسم، 2023) و(Abdul Aziz et al., 2024)

أ. مؤشر الكثافة المصرفية ويرمز له (Y1)، ويتم قياسه من خلال نسبة عدد السكان إلى عدد الفروع.

ب. مؤشر الانتشار المصرفي ويرمز له (Y2)، ويتم قياسه من خلال نسبة عدد الفروع إلى عدد السكان لكل 100 ألف نسمة.

ج. مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية ويرمز له (Y3)، ويتم قياسه من خلال نسبة عدد أجهزة الدفع الالكترونية (POC) إلى مساحة العراق (لكل 1000 كم).

**ثالثاً. وصف المتغيرات:** يظهر الجدول رقم (2) مستوى متغيرات البحث (لجان التدقيق، الشمول المالي) لكل مصرف من المصارف عينة البحث عن متوسط فترة البحث الـ(6) سنوات.

جدول (2): مستوى متغيرات البحث لكل مصرف

| ت | المصرف | المستقل: لجان التدقيق | | | | التابع: الشمول المالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | X1 | X2 | X3 | X4 | Y1 | Y2 | Y3 |
| 1 | مصرف بغداد | 3.00 | 0.835 | 0.725 | 13.00 | 1.221 | 0.820 | 0.173 |
| 2 | الشرق الأوسط | 4.00 | 0.625 | 0.250 | 5.67 | 2.283 | 0.439 | 0.106 |
| 3 | مصرف الخليج | 3.00 | 0.500 | 0.387 | 6.83 | 2.150 | 0.468 | 0.091 |
| 4 | مصرف الموصل | 3.00 | 1.000 | 0.502 | 9.33 | 1.564 | 0.714 | 0.026 |
| 5 | مصرف اشور | 3.00 | 1.000 | 0.112 | 4.50 | 4.522 | 0.222 | 0.123 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن مصرف (الشرق الأوسط) سجل أعلى مستوى من حيث حجم لجنة التدقيق إذ كان متوسط عدد الأعضاء اللجنة 4 أعضاء، بخلاف بقية المصارف الذين كان متوسط الأعضاء فيها ثلاثة أعضاء، أما فيما يخص استقلالية مجلس فيلاحظ أن مصرف (مصرف الموصل) و(مصرف اشور) سجلا استقلالية تامة بوسط حسابي (1.000) أي بنسبة 100%، في حين أن مصرف (مصرف الخليج) سجل أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.500)، في حين إنه حسب الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق فإن (مصرف بغداد) سجل أعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.725) في حين (مصرف اشور) سجل أدنى مستوى (0.112)، أما حسب عدد الاجتماعات فإن (مصرف بغداد) سجل أعلى مستوى وبفارق كبير عن بقية المصارف بوسط حسابي

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19

يبلغ (13.00) اجتماع، في حين سجل مصرف (مصرف اشور) أدى مستوى لعدد اجتماعات لجان التدقيق السنوية بوسط حسابي (4.50)، ويظهر الشكل رقم (1) مستوى مؤشرات لجان التدقيق لكل مصرف.

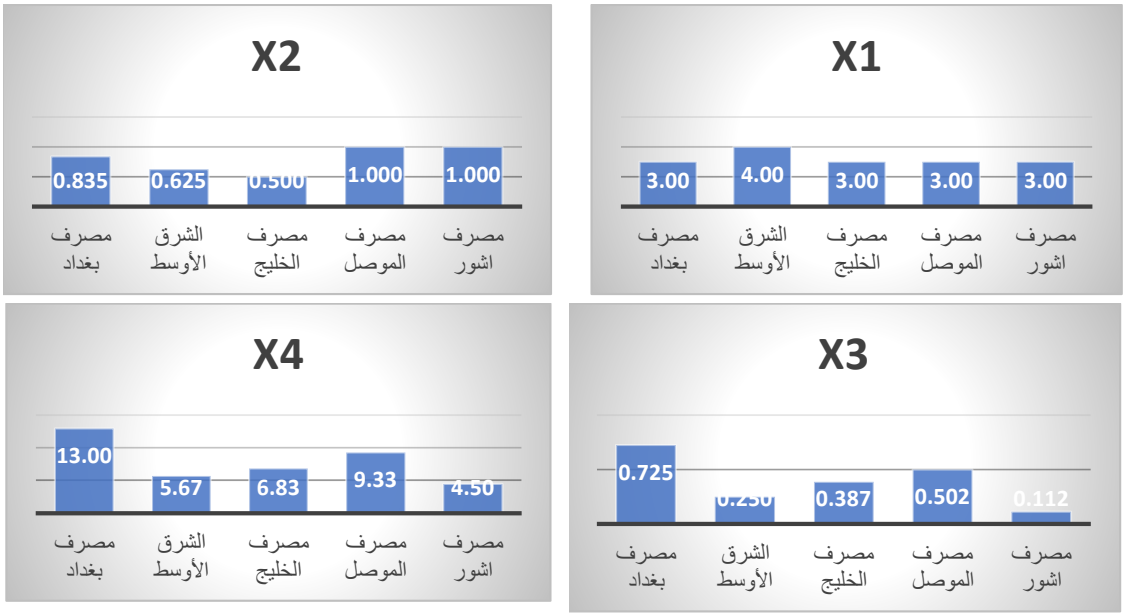


شكل (1): مستوى مؤشرات لجان التدقيق لكل مصرف

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باعتماد نظام (Excel).

كما يظهر الجدول رقم (2) أن مصرف (مصرف اشور) سجل أعلى مستوى حسب مؤشر (الكثافة المصرفية) بوسط حسابي يبلغ (4.522)، في حين سجل مصرف (مصرف بغداد) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (1.221)، أما حسب مؤشر الانتشار المصرفي فيلاحظ أن مصرف (مصرف بغداد) سجل أعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.820) في حين سجل مصرف (مصرف اشور) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.222)، أما حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية فإن مصرف (مصرف بغداد) سجل أعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.173)، في حين سجل مصرف (مصرف الموصل) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.026)، ويظهر الشكل رقم (2) مستوى مؤشرات الشمول المالي لكل مصرف.

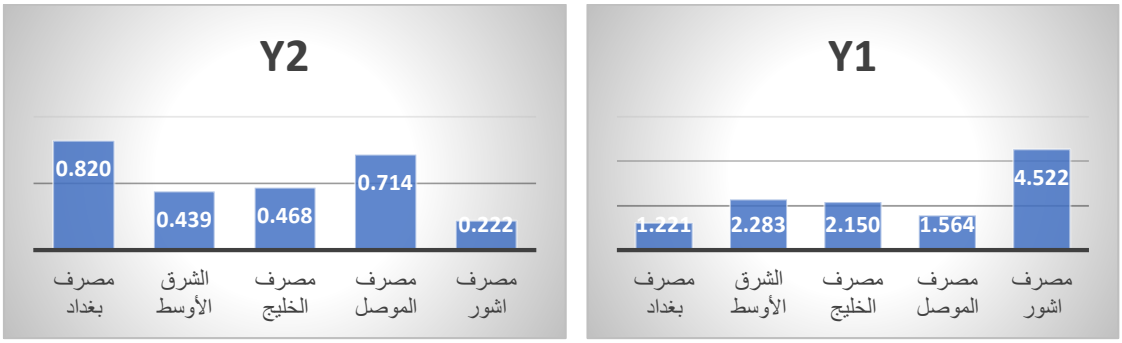

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19

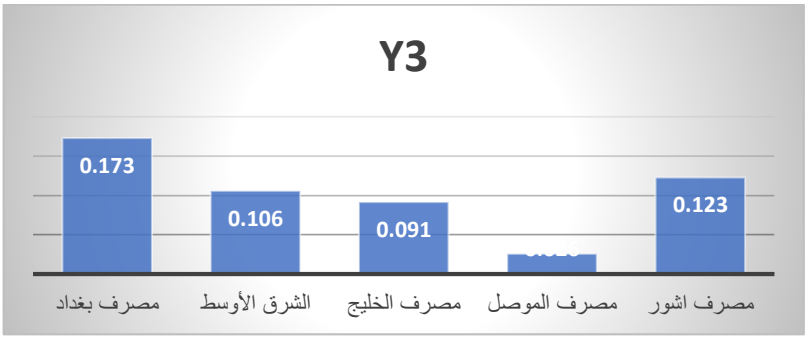


شكل (2): مستوى مؤشرات الشمول المالي لكل مصرف

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باعتماد نظام (Excel).

يظهر الجدول رقم (3) مستوى متغيرات البحث (لجان التدقيق، الشمول المالي) لكل سنة من السنوات عينة البحث عن متوسط المصارف عينة البحث والمتمثلة بخمسة مصارف.

جدول (3): مستوى متغيرات البحث لكل سنة

| ت | السنة | المستقل: لجان التدقيق | | | | التابع: الشمول المالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | X1 | X2 | X3 | X4 | Y1 | Y2 | Y3 |
| 1 | 2018 | 3.20 | 1.000 | 0.316 | 6.00 | 2.380 | 0.498 | 0.048 |
| 2 | 2019 | 3.20 | 1.000 | 0.316 | 6.20 | 2.388 | 0.496 | 0.051 |
| 3 | 2020 | 3.20 | 1.000 | 0.384 | 8.20 | 2.276 | 0.563 | 0.100 |
| 4 | 2021 | 3.20 | 0.534 | 0.384 | 8.20 | 2.309 | 0.554 | 0.123 |
| 5 | 2022 | 3.20 | 0.584 | 0.452 | 9.40 | 2.344 | 0.544 | 0.138 |
| 6 | 2023 | 3.20 | 0.634 | 0.518 | 9.20 | 2.388 | 0.540 | 0.165 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن هناك ثبات في عدد أعضاء لجان التدقيق خلال السنوات كافة بوسط حسابي (3.20)، أما فيما يخص استقلالية مجلس فيلاحظ أن سنة (2018) و(2019) و(2020) سجلوا استقلالية تامة بوسط حسابي (1.000) أي بنسبة 100%، في حين أن سنة (2021) سجلت أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.534)، في حين انه حسب الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق فإن سنة (2023) سجلت اعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.518) في حين أن سنة (2018) و(2019) سجلت أدنى مستوى (0.316)، أما حسب عدد الاجتماعات فإن سنة (2022) سجلت اعلى مستوى وبفارق كبير عن بقية السنوات بوسط حسابي يبلغ (9.40) اجتماع، في حين سجل سنة (2018) أدى مستوى لعدد اجتماعات لجان التدقيق السنوية بوسط حسابي (6.00)، ويظهر الشكل رقم (3) مستوى مؤشرات لجان التدقيق لكل سنة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19

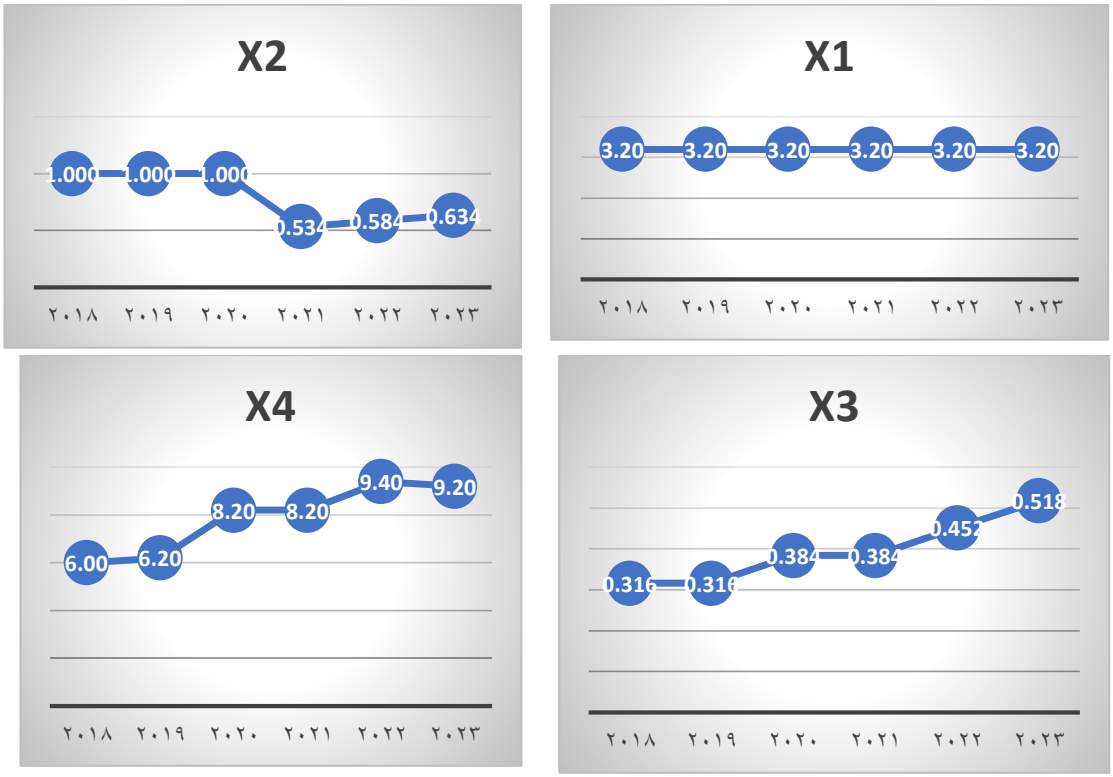


شكل (3): مستوى مؤشرات لجان التدقيق لكل سنة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باعتماد نظام (Excel).

كما يظهر الجدول رقم (3) أن سنة (2019 و2023) سجلت أعلى مستوى حسب مؤشر (الكثافة المصرفية) بوسط حسابي يبلغ (2.388)، في حين سجل سنة (2020) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (2.276)، أما حسب مؤشر الانتشار المصرفي فيلاحظ أن سنة (2020) سجلت اعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.563) في حين سجل سنة (2019) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.496)، أما حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية فأن سنة (2023) سجلت أعلى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.165)، في حين سجل سنة (2018) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.048)، ويظهر الشكل رقم (4) مستوى مؤشرات الشمول المالي لكل سنة.

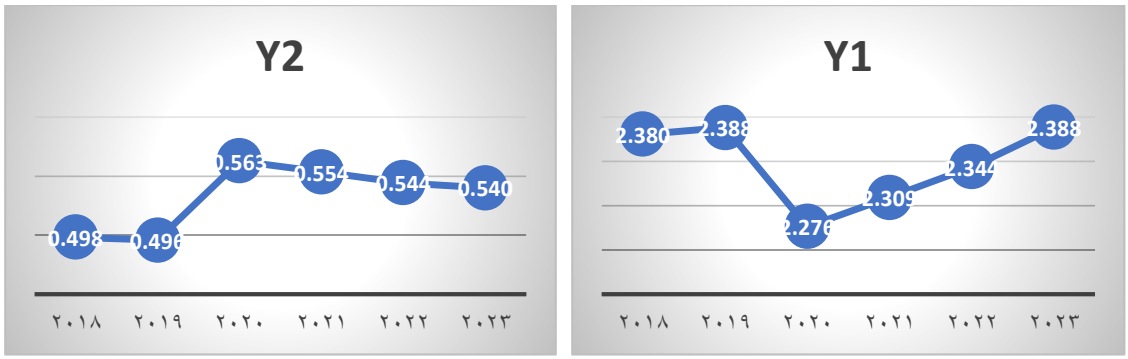

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19

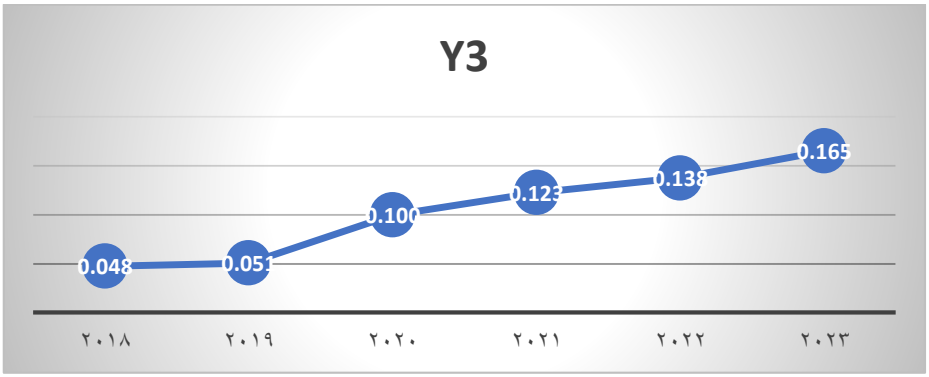


شكل (4): مستوى مؤشرات الشمول المالي لكل سنة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باعتماد نظام (Excel).

كما يظهر الجدول رقم (4) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث (لجان التدقيق، الشمول المالي) على مستوى اجمالي العينة، إذ تم هذا التحليل عبر استخدام عدد من الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة.

جدول (4): وصف متغيرات البحث

| المتغيرات | المؤشرات | الرمز | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | أدنى قيمة | أعلى قيمة | معامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لجان الدقيق | حجم اللجان | X1 | 3.200 | 0.407 | 3 | 4 | 12.7% |
| | استقلالية اللجان | X2 | 0.792 | 0.364 | 0.0 | 1.0 | 46.0% |
| | خبرة اللجان | X3 | 0.395 | 0.281 | 0.0 | 1.0 | 71.1% |
| | الاجتماعات | X4 | 7.867 | 4.058 | 2 | 16 | 51.6% |
| الشمول المالي | الكثافة المصرفية | Y1 | 2.348 | 1.209 | 1.144 | 4.814 | 51.5% |
| | الانتشار المصرفي | Y2 | 0.533 | 0.236 | 0.208 | 0.874 | 44.3% |
| | انتشار الخدمات | Y3 | 0.104 | 0.072 | 0.023 | 0.274 | 69.7% |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن عدد أعضاء لجان التدقيق كانوا بمتوسط (3.2) عضواً، وهو عدد مناسب نوعاً ما لتمثيل لجان التدقيق، كما يلاحظ أن استقلالية لجان التدقيق كان مرتفع بوسط حسابي يبلغ (0.792) أي بنسبة 79.2%، كما يلاحظ وجود تمثيل لأعضاء لجان التدقيق من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية بوسط حسابي يبلغ (0.395) أي بنسبة 39.5% وهي نسبة جيدة، أما عدد الاجتماعات السنوية كانت تقارب 8 اجتماعات بدلالة الوسط الحسابي البالغ (7.867)، في حين تشير القيمة المرتفعة للانحراف المعياري وتجاوز معامل الاختلاف للقيمة الفرضية له البالغة 50% لكل من (خبرة اللجان، الاجتماعات) مما يدل على وجود تشتت وعدم اتساق في المشاهدات بمعنى توجد مشاهدات سجلت مستويات مرتفعة من خبرة لجان التدقيق في الجانب المالي والمحاسبي، واجتماعات متكررة بشكل كبير، ومن جانب آخر انخفاض عدد هذه الاجتماعات وقلة توافر الخبرة المالية والمحاسبية مما أدى إلى هذا التشتت ومن ثم اضعاف اعتمادية نتيجة الوسط الحسابي في تثيل اجمالي العينة، كما يلاحظ أن كل من (حجم اللجان، استقلالية اللجان) تميزا بالاتساق وعدم التشتت نظرا لانخفاض قيمة الانحراف المعياري وكون معامل الاختلاف لكلا المؤشرين أقل من 50% مما يؤكد

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19

على عدم التشتت، أما فيما يخص متغير الشمول المالي، فحسب مؤشر الكثافة المصرفية فيلاحظ أن الوسط الحسابي اظهر قيمة تبلغ (2.348) مما يعني لكل 2.348 مئة الف نسمة هناك فرع واحد، أما حسب مؤشر الانتشار المصرفي فيلاحظ النسبة كانت بمتوسط 53.3% بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.533) مما يظهر مستوى الشمول المالي بحسب فروع المصرف وإمكانية الوصول، أما حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية فيلاحظ أن سجل وسط حسابي يبلغ (0.104) لإجمالي العينة أي بنسبة 10.4% لكل 100كم مما يظهر مستوى الشمول المالي وفق امكانية الوصول إلى نقاط الدفع الالكترونية، في حين تشير القيمة المرتفعة للانحراف المعياري وتجاوز قيمة معامل الاختلاف للقيمة الفرضية لكل من (الكثافة المصرفية، انتشار الخدمات) إلى التشتت وعدم الاتساق في المشاهدات، في حين تدل القيمة المنخفضة للانحراف المعياري وتقارب أدنى وأعلى قيمة وانخفاض معامل الاختلاف إلى أقل من 50 % لمؤشر (الانتشار المصرفي) على وجود اتساق وعدم تشتت في المشاهدات لهذا المؤشر ومن ثم تعزيز اعتمادية نتائج الوسط الحسابي له في تمثيل اجمالي العينة.

**رابعاً. اختبار فرضيات العلاقة:** تضمنت الفقرة فرضية رئيسة واحدة كما يأتي:

**(H1). الفرضية الرئيسة الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان التدقيق والشمول المالي في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لغرض تحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين لجان التدقيق والشمول المالي في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (5) قيمة معامل الارتباط.

جدول (5): العلاقة بين لجان التدقيق والشمول المالي

| المؤشرات | الرمز | البيان | Y1 | Y2 | Y3 |
|---|---|---|---|---|---|
| حجم اللجان | X1 | Pearson | -0.027 | -0.201 | 0.014 |
| | | Sig. | 0.886 | 0.286 | 0.940 |
| استقلالية اللجان | X2 | Pearson | 0.107 | 0.098 | -0.397* |
| | | Sig. | 0.574 | 0.606 | 0.030 |
| خبرة اللجان | X3 | Pearson | -0.713** | 0.827** | 0.154 |
| | | Sig. | 0.000 | 0.000 | 0.418 |
| الاجتماعات | X4 | Pearson | -0.676** | 0.856** | 0.199 |
| | | Sig. | 0.000 | 0.000 | 0.291 |

(**). دال معنوياً عند مستوى دلالة 1%، (*). دال معنوياً عند مستوى دلالة 5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (5) ما يأتي:

1. عدم ثبات معنوية علاقة الارتباط عند مستوى دلالة أكبر من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر حجم اللجان مع أي من مؤشرات الشمول المالي الثلاثة (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، انتشار الخدمات) في المصارف عينة البحث.
2. وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) عند مستوى دلالة أقل من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر استقلالية اللجان والشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية، مما يعني كلما زاد مستوى استقلالية اللجان فأن ذلك سوف يرافقه انخفاض في مستوى الشمول المالي عبر انخفاض

مستوى انتشار الخدمات الالكترونية في المصارف عينة البحث، في حين لم تثبت معنوية علاقية الارتباط عند مستوى دلالة أكبر من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر استقلالية اللجان والشمول المالي حسب مؤشري (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي) في المصارف عينة البحث.

3. وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) عند مستوى دلالة أقل من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر خبرة اللجان المالية والمحاسبية والشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية، مما يعني كلما زاد مستوى خبرة اللجان المالية والمحاسبية فأن ذلك سوف يرافقه انخفاض في مستوى الكثافة المصرفية في المصارف عينة البحث، كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة أقل من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر خبرة اللجان المالية والمحاسبية والشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي، مما يعني كلما زاد مستوى خبرة اللجان المالية والمحاسبية فإن ذلك سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الكثافة المصرفية ومن ثم ارتفاع مستوى الشمول المالي في المصارف عينة البحث، في حين لم تثبت معنوية علاقية الارتباط عند مستوى دلالة أكبر من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر خبرة اللجان المالية والمحاسبية والشمول المالي حسب مؤشري انتشار الخدمات الإلكترونية في المصارف عينة البحث.

4. وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية (عكسية) عند مستوى دلالة أقل من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر عدد الاجتماعات السنوية للجان التدقيق والشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية، مما يعني كلما زاد عدد الاجتماعات السنوية للجان فإن ذلك سوف يرافقه انخفاض في مستوى الكثافة المصرفية في المصارف عينة البحث، كما يلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة أقل من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر عدد الاجتماعات السنوية للجان التدقيق والشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي، مما يعني كلما زاد عدد الاجتماعات السنوية للجان التدقيق فإن ذلك سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الكثافة المصرفية ومن ثم ارتفاع مستوى الشمول المالي في المصارف عينة البحث، في حين لم تثبت معنوية علاقية الارتباط عند مستوى دلالة أكبر من 5% بين لجان التدقيق حسب مؤشر عدد الاجتماعات السنوية للجان التدقيق والشمول المالي حسب مؤشري انتشار الخدمات الإلكترونية في المصارف عينة البحث.

وبناءً على نتائج علاقة الارتباط يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الأولى.

**خامساً. اختبار فرضيات التأثير:** تضمنت الفقرة فرضية رئيسة واحدة كما يأتي:

**(H2). الفرضية الرئيسة الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق على الشمول المالي في المصارف عينة البحث.

تنبثق عن هذه الفرضية الرئيسة ثلاث فرضيات فرعية كما يأتي:

**(H2.1). الفرضية الفرعية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربع معادلات انحدار خطي بسيط لتقدير الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية من خلال المؤشرات الأربعة (حجم اللجان، استقلالية اللجان، خبرة اللجان، الاجتماعات)، لغرض تحديد مدى تأثير الأخير على الكثافة المصرفية في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (6) نتائج الاختبار.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 291-315
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.19**

جدول (6): تأثير لجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية

| المعادلة | المفسر | المستجيب | المعامل الثابت (β0) | معامل الانحدار (β) | T (Sig.) | F (Sig.) | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | X1 | Y1 | 2.608 | -0.081 | -0.145 (0.886) | 0.021 (0.886) | 0.001 |
| 2 | X2 | Y1 | 2.067 | 0.355 | 0.568 (0.574) | 0.323 (0.574) | 0.011 |
| 3 | X3 | Y1 | 3.560 | -3.069 | -5.378 (0.000) | 28.919 (0.000) | 0.508 |
| 4 | X4 | Y1 | 3.932 | -0.201 | -4.857 (0.000) | 23.590 (0.000) | 0.457 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (6) ما يأتي:

1. حسب المعادلة رقم (1) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.021) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية من خلال مؤشر حجم اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (-0.145) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
2. حسب المعادلة رقم (2) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.323) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية من خلال مؤشر استقلالية اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (0.568) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
3. حسب المعادلة رقم (3) يلاحظ ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (28.919) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية من خلال مؤشر خبرة اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (-5.378) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى ثبات وجود معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-3.069) إلى التأثير سلبي، بمعنى أن خبرة اللجان يؤثر سلبياً في الكثافة المصرفية عبر الحد من التوجهات لتحقيقها في المصارف عينة البحث، كما تدل قيمة معامل التحديد ($R^2$) البالغة (0.508) على أن خبرة اللجان يفسر ما نسبته (50.8%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية.
4. حسب المعادلة رقم (4) يلاحظ ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (23.590) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية من خلال مؤشر اجتماعات اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (-4.857) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى ثبات وجود معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.201) إلى التأثير سلبي، بمعنى أن اجتماعات اللجان يؤثر سلباً في الكثافة المصرفية عبر الحد من التوجهات لتحقيقها في المصارف عينة البحث، كما تدل قيمة معامل التحديد

($R^2$) البالغة (0.457) على أن اجتماعات اللجان يفسر ما نسبته (45.7%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي حسب مؤشر الكثافة المصرفية.

بناءً على النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الأولى.

**(H2.2). الفرضية الفرعية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربع معادلات انحدار خطي بسيط لتقدير الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي من خلال المؤشرات الأربع (حجم اللجان، استقلالية اللجان، خبرة اللجان، الاجتماعات)، لغرض تحديد مدى تأثير الأخير على الانتشار المصرفي في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (7) نتائج الاختبار.

جدول (7): تأثير لجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي

| المعادلة | المفسر | المستجيب | المعامل الثابت (β0) | معامل الانحدار (β) | T (Sig.) | F (Sig.) | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | X1 | Y1 | 0.907 | -0.117 | -1.088 () | 1.183 () | 0.041 |
| 2 | X2 | Y1 | 0.482 | 0.064 | 0.522 (0.606) | 0.272 (0.606) | 0.010 |
| 3 | X3 | Y1 | 0.258 | 0.696 | 7.785 (0.000) | 60.603 (0.000) | 0.684 |
| 4 | X4 | Y1 | 0.141 | 0.050 | 8.752 (0.000) | 76.606 (0.000) | 0.732 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. حسب المعادلة رقم (1) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.183) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي من خلال مؤشر حجم اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (-1.088) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
2. حسب المعادلة رقم (2) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.272) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي من خلال مؤشر استقلالية اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (0.522) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
3. حسب المعادلة رقم (3) يلاحظ ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (60.603) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي من خلال مؤشر خبرة اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (7.785) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى ثبات وجود معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.696) إلى التأثير إيجابي، بمعنى أن خبرة اللجان يؤثر ايجاباً في الانتشار المصرفي عبر

تعزيز التوجهات لتحقيقها في المصارف عينة البحث، كما تدل قيمة معامل التحديد ($R^2$) البالغة (0.684) على أن خبرة اللجان يفسر ما نسبته (68.4%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي.

4. حسب المعادلة رقم (4) يلاحظ ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (76.606) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي من خلال مؤشر اجتماعات اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (8.752) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى ثبات وجود معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.050) إلى التأثير إيجابي، بمعنى أن اجتماعات اللجان يؤثر ايجاباً في الانتشار المصرفي عبر تعزيز التوجهات لتحقيقها في المصارف عينة البحث، كما تدل قيمة معامل التحديد ($R^2$) البالغة (0.732) على أن اجتماعات اللجان يفسر ما نسبته (73.2%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي حسب مؤشر الانتشار المصرفي.

بناءً على النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الثانية.

**(H2.3). الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد أربع معادلات انحدار خطي بسيط لتقدير الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية من خلال المؤشرات الأربعة (حجم اللجان، استقلالية اللجان، خبرة اللجان، الاجتماعات)، لغرض تحديد مدى تأثير الأخير على انتشار الخدمات الالكترونية في المصارف عينة البحث، ويظهر الجدول رقم (7) نتائج الاختبار.

جدول (7): تأثير لجان التدقيق على الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية

| المعادلة | المفسر | المستجيب | المعامل الثابت (β0) | معامل الانحدار (β) | T (Sig.) | F (Sig.) | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | X1 | Y1 | 0.096 | 0.003 | 0.077 (0.940) | 0.006 (0.940) | 0.000 |
| 2 | X2 | Y1 | 0.166 | -0.079 | -2.288 (0.030) | 5.233 (0.030) | 0.157 |
| 3 | X3 | Y1 | 0.088 | 0.040 | 0.822 (0.418) | 0.676 (0.418) | 0.024 |
| 4 | X4 | Y1 | 0.076 | 0.004 | 1.075 (0.291) | 1.157 (0.291) | 0.040 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. حسب المعادلة رقم (1) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.006) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية من خلال مؤشر حجم اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (0.077) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

2. حسب المعادلة رقم (2) يلاحظ ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (5.233) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية من خلال مؤشر استقلالية اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (-2.288) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى ثبات وجود معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.079-) إلى التأثير إيجابي، بمعنى أن استقلالية اللجان يؤثر ايجاباً في انتشار الخدمات الالكترونية عبر تعزيز التوجهات لتحقيقها في المصارف عينة البحث، كما تدل قيمة معامل التحديد ($R^2$) البالغة (0.157) على أن استقلالية اللجان يفسر ما نسبته (15.7%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية.
3. حسب المعادلة رقم (3) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.676) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية من خلال مؤشر خبرة اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (0.822) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
4. حسب المعادلة رقم (4) يلاحظ عدم ثبات صحة نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (1.157) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير الشمول المالي حسب مؤشر انتشار الخدمات الالكترونية من خلال مؤشر اجتماعات اللجان، كما تشير قيمة (T) البالغة (1.075) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

بناءً على النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الثالثة، ووفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الثانية.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً. الاستنتاجات:**

1. تظهر فاعلية لجان التدقيق كآلية حوكمة مصرفية من خلال مؤشراتها المتمثلة بالاستقلالية وحجم اللجنة وخبرة اعضائها المالية والمحاسبية وتكرار اجتماعاتها.
2. إن الاتجاه المعاصر في التحول الرقمي للخدمات المصرفية وضبط الرقابة للجان التدقيق مع انتشار استخدامها للفئات المهمشة مع كثافة الوصول من خلال تعدد الفروع للخدمات المصرفية التي بدورها تعزز الشمول المالي.
3. إن فاعلية لجان التدقيق تعد من المتغيرات المؤثرة بشكل مباشر في تحسين وتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، لأنها تؤدي دوراً مهماً واساسياً في تحسين الحوكمة المصرفية وتعزيز الثقة وتخفيض فجوة المعلومات التي تؤثر بشكل مباشر على الخدمات المالية المقدمة للمستخدمين كافة، مما يؤدي هذا الانعكاس إلى التأثير الإيجابي على تعزيز الشمول المالي.
4. وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابي ذات دلالة معنوية بين فاعلية لجان التدقيق من خلال مؤشراتها والشمول المالي في المصارف التجارية العراقية عينة البحث.

**ثانياً. التوصيات:**

1. ضرورة قيام المصارف العراقية بالعمل على تحسين فاعلية لجان التدقيق من خلال زيادة كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية التي تحصل داخل المصارف، والالتزام بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ومدى توفير الإمكانيات المادية والبشرية، التي بدورها تؤدي إلى

مواجهة العواقب الناتجة عن تطبيق ممارسات الشمول المالي، ومن ثم تعزيز هذه الممارسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. ضرورة العمل على زيادة الوعي لدى المصارف العراقية عن المنافع والعواقب السلبية التي يمكن أن تواجههم في تطبيق ممارسات الشمول المالي، وذلك عن طريق إقامة المؤتمرات والندوات العلمية.
3. ضرورة اهتمام هيئة الأوراق المالية العراقية بمدى أهمية فاعلية لجان التدقيق في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية عن أهمية الإفصاح عن فاعلية اللجان وأثر ذلك على تعزيز ممارسات الشمول المالي، وما يرتبط به من تأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية.
4. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بإصدار تقارير بشكل دوري عن إجراءات ممارسات الشمول المالي في المصارف العراقية، فضلاً عن إلزام المصارف بضرورة الإفصاح عن ممارسات الشمول المالي.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

1. البنك المركزي العراقي، 2025، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029.
2. سوق العراق للأوراق المالية، www.isc.gov.iq.
3. إحصائيات هيئة الأوراق المالية العراقية، https://cosit.gov.iq/ar.
4. أحمد، محمد مشرح على، (2019)، دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن مطوعات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة-دراسة تطبيقية، التجارة والتمويل.
5. أبو قرين أحمد الهادي، أبو رقية، عبد الناصر محمد، وبعبو، علي عمر. (2022). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة، مجلة البحوث الأكاديمية، المجلد 21.
6. البكل، احمد سعيد، والحداد، ايمان فاروق، (2022)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف.
7. احمد، طارق عبد العظيم، غنيمي، محمد احمد سامي، عبد الهادي ابراهيم. (2023). أثر التكامل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والالتزام لزيادة فعالية البنوك في تعزيز الشمول المالي (دراسة تطبيقيه) .مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية.
8. جاسم، ندى حسن، (2023)، معايير الشمول المالي وعلاقته بكفاءة الأداء المصرفي- دراسة تطبيقية- رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
9. جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق، (2020)، آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
10. سليماني، فاطمة، قازوز، رفيقة، (2024)، دور لجان التدقيق في التقليل والحد من المخاطر المالية- دراسة حالة شركة المراعي، أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 7، العدد 2.
11. علي، إيناس حمد إسماعيل إبراهيم، لويس، رفيق وجدي، (2023)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المجتمعية المستدامة دراسة ميدانية على بنك ناصر الاجتماعي بمدينة القاهرة .المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 14، العدد 1.

12. عيسى، سمر سليمان 2021 دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة حالة شركة سيريتل موبايل تيليكوم رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
13. فلاته، رشا عبد الرحمن. 2021، إثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030م، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية- المجلد الخامس، العدد الثالث عشر .https://doi.org/10.26389/AJSRP.R021120
14. لاشين، طارق محمد إبراهيم، 2018، تطور أنشطة بنك ناصر الاجتماعي بما يعكس الشمول المالي: المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، في الفترة من 20-21 ديسمبر 2018
15. ميرة، محمد الامين م.، & عزه، الازهر ع. (2017). دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 10(1)، 232-244. https://asjp.cerist.dz/en/article/37111
16. ياسين، روان مصطفى،2021، دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Afni, N., & Setiany, E. (2023). The effect of financial distress and company characteristics on earnings management with the audit committee as moderator. Journal of Economics. Finance and Accounting Studies, 5(1),
2. Al-Duhaidahawi, H. M. K., Zhang, J., Abdulreza, M. S., Harjan, S. A., & Shah, S. S. H. (2019). The Role of Financial Inclusion and Competitive Advantage: Evidence from Iraqi Islamic Banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(3), 193-199.
3. Aziz, S. A., Razak, L. A., Slesman, L. Y., & Abduh, M. (2024). The Impact of Digital Financial Inclusion on Bank Profitability: Evidence from Developing Countries. Jurnal Manajemen Teori dan Terapan, 17(2).
4. Ben Ali, A., & Bakkeri, A. (2021). The effect of the characteristics of audit committees on internal control: an empirical study of the French context. Management and Accounting Review (MAR), 20(3), 27-47.
5. Buallay, A. (2018). Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency. Measuring Business Excellence, 22(2), 183-200. https://doi. org/10.1108/MBE-09-2017-0064
6. Chauvet, L., & Jacolin, L. (2017). Financial inclusion, bank concentration, and firm performance. World Development, 97, 1-13.
7. Hassaan, M., Mamdouh, Z., & Salah, W. (2023). Financial inclusion disclosure, internal governance quality, and bank ownership structure: An exploratory study in Egyptian banks. Heritage and Sustainable Development, 5(2), 159.
8. Jasim, A. N. The impact of audit committees on the adoption of IFRS 15: An applied study on a sample of Iraqi banks.

9. Khan, F., Siddiqui, M. A., & Imtiaz, S. (2022). **Role of financial literacy in achieving financial inclusion: A review, synthesis and research agenda**. Cogent Business & Management, 9(1), 20342360
10. N. Kumar and Dr. N. Kumari, "Financial Inclusion and its Impact on Banking Performance: A Study with Special Reference to Ranchi City," International Journal of Advanced Research in Science, Communication and Technology, Oct. 2023, doi: 10.48175/ijarsct-13104.
11. Njagi, E. N. (2024). Effect of Audit Committee Characteristics on Financial Reporting Quality of Deposit-Taking Savings and Credit Cooperative Societies in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
12. OECD (2022), Evaluation of National Strategies for Financial Literacy, https://www.oecd.org/financial/education/evaluation-of-national-strategies-for-financial-literacy.htm.
13. OECD. (2021). Corporate Governance and Financial Inclusion in Banking Institutions. OECD Working Papers on Finance.
14. Osevwe-Okoroyibo,E. E., & Emeka-Nwokeji, N. A. (2021). Examining Effect Of Audit Committee Attributes On Firm Performance: Evidence From Listed Food And Beverages Firms In Nigeria. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 9(8), 26-43
15. World Bank. (2020). Audit Committees, Risk Governance, and Financial Inclusion. Financial Development Series, p. 27.
16. Y. DANYLENKO and Y. SHVETS, "Development of financial inclusion in the banking system of Ukraine," Ekonomìka, finansi, pravo, vol. 5/2025, no., pp. 107–113, May 2025, doi: 10.37634/efp.2025.5.22.
17. Десятнюк, О., Крисоватий, А., & Птащенко, О. (2023). Стан та тенденції розвитку фінансової інклюзії в Україні.